

PCT/WG/12/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 مايو 2019

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019

الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في وضع سليم، ومعظم الاتصالات بين المكاتب تُجرى شبكياً، ورغم ذلك يمكن جعلها أكثر كفاءة. ويعتزم المكتب الدولي في العام المقبل تقديم خدمات جديدة في مختلف المجالات، ولكن سيكون التركيز على تطوير وتدعيم الخدمات الأساسية بهدف دعم التحسينات الجوهرية في المستقبل. وتشمل الأهداف طويلة الأجل ما يلي:

(أ) الانتقال من إرسال صور الاستمارات الورقية التقليدية إلى إرسال البيانات القابلة للاستخدام مباشرة (فيما يخص البيانات البيولوجرافية، ومتون الطلب، والمراسلات التي تجري حالياً باستخدام الاستمارات والرسائل)؛

(ب) التحسين من مستويات تحديد معايير البيانات وتنفيذها حتى يتمكن المكتب الدولي والمكاتب الوطنية من معالجة الطلبات بشكل متنسق بغض النظر عن مصدرها؛

(ج) تحسين إجراءات التحقق وعمليات المكاتب، والتي تسعى إلى تحديد الأخطاء وتصحيحها قبل تقديم الوثائق رسمياً، والغرض هو تفادي الحاجة إلى التحقق من نفس المسائل في مراحل مختلفة بسبب اختلاف العمليات أو فهم المتطلبات؛

(د) تقاسم المعلومات والخدمات آتياً بمستويات كبيرة، بدلاً من معالجة البيانات في شكل دفعات والتي تُشغل على فترات زمنية طويلة؛

(هـ) خدمات سهلة الاستخدام ولكنها آمنة خاصة بالمراسلات والمعاملات من المكاتب للمودعين، مما يقلص عدد الوثائق الورقية التي يلزم إرسالها بالبريد؛

(و) دمج الخدمات في مجموعة من الأدوات الحديثة المستخدمة في جميع الطلبات الدولية ووقف العمل بالمنتجات القديمة، بما في ذلك برنامج الويبو للإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE)، من أجل تحسين جودة واتساق المعالجة وخفض تكاليف الدعم.

2. وستتطلب معظم التحسينات الجوهرية تنسيق عمليات التطوير مع المكاتب الوطنية. وتُدعى المكاتب الوطنية بصفحتها مكتبا لتسلم الطلبات أو إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي إلى البحث عن تحسينات فيما يخص دقة التوقيت وجودة المعالجة وتسليم الوثائق والبيانات، حيثما أمكن، بأنساق عالية الجودة مقروءة آلياً منفذة على نحو متسق.

3. وتُدعى المكاتب أيضاً إلى تحديد الأهداف الواجب اتباعها في استحداث أنظمة ومعايير متقدمة وإلى المساهمة في وضع وتنفيذ خطة مشتركة فيما يتعلق بالأنظمة الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لدعم خدمة معاهدة التعاون بشأن البراءات العالية الجودة والمتسقة في جميع أنحاء العالم.

الحالة الراهنة للخدمات الشبكية الرئيسية

النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات (ePCT) وبرنامج الويبو للإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE)

4. باتت الواجحة القائمة على متصفح النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات (ePCT) نظام إنتاج مستقر يقدم خدمات إلى المودعين والمكاتب والأطراف الأخرى. ويتسم هذا النظام بموثوقية عالية ويخضع للمراقبة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وبالتالي فقد كان متاحاً بنسبة 99.86 في المائة من الوقت على مدار عام 2018 - وبلغت الساعات التي لم يكن فيها متاحاً حوالي 12.6 ساعة (بما في ذلك الصيانة المجدولة)، حيث بلغت أطول فترة انقطاع ساعتين و16 دقيقة فقط. وإدراك أن أي انقطاع قد تكون له عواقب وخيمة على المودعين، فقد أُستحدثت أيضاً خدمة الطوارئ، مما يتيح خدمة أساسية لتحميل الوثائق تتسم بالاستقلالية عن الخدمات التي يتطلبها نظام ePCT الرئيسي.

5. ومنذ الدورة الماضية للفريق العامل، تجسدت التطورات التقنية الرئيسية الأخرى التي استفاد منها المودعين في إدخال تحسينات على أدوات التعاون (بما في ذلك آلية للتوقعات سيضيفها أشخاص لا يتوفرون على حساب في نظام ePCT). وكان التطوير الرئيسي الذي شهدته المكاتب هو استحداث ترتيبات سير العمل الأساسية. ومن ناحية أخرى، أُجريت العديد من التحسينات الوظيفية الأخرى لفائدة المودعين والمكاتب على حد سواء.

6. ويُتاح نظام الإيداع الإلكتروني لطلبات البراءات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT-Filing) لها مجموعه 57 مكتباً لتسليم الطلبات في جميع أنحاء العالم. ويمكن تحميل الوثائق المودعة في وقت لاحق من خلال نظام ePCT لتقديمها إلى 71 مكتباً بصفتها مكتباً لتسليم الطلبات أو إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويمكن لثانين مكتباً النفاذ إلى خدمات نظام ePCT بصفتها مكتباً لتسليم الطلبات أو إدارة للبحث الدولي/إدارة للفحص التمهيدي الدولي أو مكتب معين أو منتخب.

7. ويعد النفاذ القائم على التصفح هي الوظيفة الأبرز في نظام ePCT، ولكن هناك العديد من الوظائف المتاحة أو قيد الاستحداث لدمج الخدمات في الأنظمة الأخرى. وتستخدم الخدمات الشبكية الآمنة حالياً مع عدد قليل من المكاتب والمودعين، بما يتيح أتمتة بعض خدمات التبادل الآلي بصورة شبه آنية على غرار الخدمات المتاحة عبر المتصفح. وينفذ الآن مشروع تجريبي يهدف لإدماج خدمات نظام ePCT في البوابات الإلكترونية للمكاتب الوطنية. وسيسمح هذا لتلك المكاتب بخفض تكاليف التطوير والدعم وبضمان الاتساق التام مع القواعد والمعايير الحالية لمعاهدة البراءات مع إتاحة بوابة متكاملة مع تلك التي تستخدمها في خدماتها الوطنية.

8. وبالإضافة إلى ذلك، أُستحدثت وظيفة جديدة مؤخراً بما يسمح لمودعي الطلبات لدى مكتب كوريا بإدماج المعلومات في طلب دولي أُعد باستخدام نظام ePCT Filing لربطه تلقائياً بحساب المكتب الكوري للملكية الفكرية فضلاً عن حساب الـويبو. ويعمل ذلك على تحسين قدرة المودعين على إجراء عمليات تبادل بسيطة للوثائق داخل النظام الوطني العادي، مع السماح باستخدام خدمات نظام ePCT كاملة لإنشاء بيانات متسقة والتحقق من صحتها عند القيام بإجراءات معقدة، وأبرزها صياغة وإيداع الطلب الدولي الأولي. ويمكن أيضاً إتاحة ترتيبات مماثلة للمكاتب الأخرى.

9. ويرى المكتب الدولي أن الأهداف المعبر عنها في المرفق (واو) من التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات بشأن المعيار المشترك الوحيد فيما يتعلق بإيداع الطلبات الدولية في نسق إلكتروني والنظام المشترك الذي تمكن من إيداع الطلب بهذا النسق لدى أي مكتب لتسليم الطلبات تكثسي أهمية بالغة. ومع ذلك، تعني التغييرات في التكنولوجيا أن برمجيات العملاء المستحدثة حسب الطلب لم تعد هي الحل الأفضل وأن النظام المشترك بين معظم مكاتب تسلم الطلبات الآن هو ePCT-Filing. ومن أصل 12 مكتباً من مكاتب تسلم الطلبات المتبقية التي تسمح باستخدام PCT-SAFE في الإيداع الإلكتروني، أربعة منها فقط تستلم أكثر من 10 في المائة من طلباتها استناداً إلى هذا النظام. ويود المكتب الدولي السعي نحو وضع ترتيبات مع هذه المكاتب المتبقية للسماح بإيقاف تشغيل نظام PCT-SAFE والاستعاضة عنها بالحلول القائمة على نظام ePCT-Filing.

نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSEARCHCOPY)

10. بات نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy) مستخدماً في 216 من أصل 370 زوجاً ممكناً من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي عندما لا يؤدي المكتب نفسه الدورين وسيُضاف عدد أكبر من الأزواج في وقت قريب. وتشكل هذه المسارات نحو 57 في المائة من إجمالي حجم عمليات إرسال نسخ البحث بين المكاتب المختلفة. وفضلاً عن ذلك، تُرسل 40 في المائة إضافية من نسخ البحث بين المكاتب باستخدام خدمات شبكية ثنائية قائمة. ومن ثم، لم يعد يرسل سوى أقل من ثلاثة في المائة من نسخ البحث بين المكاتب المختلفة عن طريق البريد (تُرسل بعض الطلبات بالبريد الإلكتروني خلال فترات عمليات اختبار أزواج نظام eSEARCHCOPY).

خدمة النفاذ الرقمي (DAS)

11. تضم خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية في الويبو (DAS) 22 مكتبا مشاركاً تقوم بتبادل وثائق الأولوية الخاصة بطلبات البراءات فيما بينها، وقد وصل عددها 18 مكتبا أثناء عقد الدورة الماضية للفريق العامل.

نظام تبادل البيانات الإلكترونية لمعاهدة البراءات (PCT-EDI)

12. يواصل نظام تبادل البيانات الإلكترونية لمعاهدة البراءات (PCT-EDI) دعم أكبر نسبة من الوثائق المتبادلة بين المكاتب الوطنية والمكتب الدولي (بما في ذلك توفير البنية التحتية للعديد من معاملات نظامي eSearchCopy وDAS). وزادت عدة مكاتب من وتيرة تسليم الوثائق والحصول عليها.

نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE)

13. لا يؤدي نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) دوراً مباشراً في معالجة المرحلة الدولية، ولكنه يكتسي أهمية بالغة لما يتيح من نفاذ إلى تقارير البحث والفحص الصادرة عن المكاتب المعيّنة في المرحلتين الدولية والوطنية، فضلاً عن التقارير الوطنية الصادرة عن أي فرد من أفراد الأسرة الذي أودع الطلب مباشرة. وستزيد أهمية هذا النظام مع انضمام المزيد من المكاتب إليه وتحسين معلومات المرحلة الوطنية. وحتى الآن يشارك ثلاثة وثلاثون مكتباً في النظام، 15 منها بصفتها مكاتب توريد، مما يجعل الوثائق متاحة من خلال النظام.

استخدام النسق XMLاستخدام النسق XML في متون الطلبات

14. كان الهدف الأصلي من معيار الإيداع الإلكتروني في إطار معاهدة البراءات هو إيداع الطلبات ومعالجة نصها الكامل. ولسنوات عديدة، لم يُتلقَ عدد كبير من الطلبات بنسق XML إلا من مكاتب تسلم الطلبات في الصين واليابان وجمهورية كوريا. ويزداد إقبال المكاتب الأخرى على التقدم في هذا المجال. ولسنوات عديدة، تضمن برنامج ePCT-Filing آلية لتحويل الملفات بنسق Office Open XML (DOCX) إلى نسق XML بناءً على المعيار ST.36، واستحدث عدد من المكاتب الوطنية آليات خاصة بها لتحويل الملفات أو هي في صدد استحداثها.

15. ويعمل المكتب الدولي مع المكتب الأوروبي للبراءات وغيره لإعداد اقتراح لتعديل التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات بغية السماح بإيداع ومعالجة النص الكامل لمتون الطلبات بفعالية عن طريق استخدام الملف بنسق DOCX بوصفه الوثيقة المصدر الرسمية. وسيستفاد بشكل كبير من هذا الإجراء في حالة استخدام جميع المكاتب التي تعمل بنسق DOCX لأدوات التحويل المشتركة أو المتوافقة للغاية. وسيقلص ذلك إلى أدنى حد من المفاجآت التي قد يصادفها المودعين ومن صعوبات التعامل مع تعديل وتصحيح الطلبات في مكاتب غير تلك التي أودع فيها الطلب (سواء في المرحلة الدولية أو الوطنية). وسيساعد ذلك أيضاً في مقارنة نص الطلبات، سواء بين الإصدارات المختلفة من الطلب نفسه، وبين الطلبات ووثائق الأولوية الخاصة بها أو بين أفراد الأسرة.

16. ومن أجل التنفيذ الناجح للإيداع بنسق DOCX والإقبال عليه، من الضروري الاتفاق على الترتيبات القانونية والتقنية لدمج بشكل متنسق وفعال في الأنظمة الحالية. وعلاوة على ذلك، يساور بعض المودعين القلق بشأن مخاطر أخطاء

التحويل وإمكانية إتاحة البيانات الوصفية المخفية من ملفات DOCX عند نشرها. ومع ذلك، إذا ما نُقِّد هذا النظام كما يجب، فبإمكانه في الواقع أن يقلص من المخاطر التي كانت مرتبطة فيما سبق بأخطاء التحويل التي تحدث في المرحلة الوطنية في المكاتب التي يجري فيها تجهيز المنشورات للطباعة. ومن المهم للمودعين والوكلاء فهم مخاطر محاولة نقل المعلومات الموضوعية بطريقة تعتمد على تأثيرات التنسيق المرئي أو تخطيط معين للنص ضمن الوصف والمطالبات، والتي من غير المحتمل أن تصدر في أي منشور رسمي جاهز للطباعة (هذا أمر ضروري لحقوق المودعين في العديد من الدول) أو عرض النص في نوافذ يمكن تغيير حجمها في أدوات البحث. ويجب أن يلفت نظام الإيداع بنسق DOCX (أو غيرها من الأنظمة القائمة على نسق XML) المُنفَّذ كما يجب انتباه المودع إلى المشاكل المحتملة قبل تقديم الطلب، مما يتيح إمكانية حلها في مرحلة تضمن عدم التعرض لخطر إضافة موضوع.

استخدام النسق XML في تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة

17. ما انفك المكتب الدولي يتلقى تقارير البحث دولي والآراء المكتوبة بنسق XML منذ فترة من ثلاث إدارات للبحث الدولي (إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية). وعلى الرغم من أن التقارير الواردة من الإدارات المذكورة تعدّ امتثالاً لنظام تعريف أنواع الوثائق (DTD)، فقد أدت مجموعة مختلفة من الصعوبات إلى أن النظام تطلب وقتاً أطول بكثير للتمكن من استيعاب الملفات بنسق XML واستخدامها بفعالية. ومن ناحية أخرى، حُلَّت المشكلات الرئيسية الآن. وساهم النسق XML في معالجة تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة في المكتب الدولي. وباتت إجراءات الفحص الشكلية مؤتمتة بنسبة 70 بالمئة تقريباً فيما يخص تقارير البحث الدولي و90 بالمئة فيما يخص الآراء المكتوبة لإدارات البحث الدولي. ومكّن ذلك المكتب الدولي من الحفاظ على إنتاجه ومجلات معالجة تلك الوثائق. وبدأت تتاح الملفات الأصلية بنسق XML للمكاتب المعينة ومستخدمي معلومات البراءات، بما في ذلك بعض التقارير التي يعود تاريخها إلى نوفمبر 2014. وبدأ المكتب الدولي أيضاً في استخدام النسق XML كأساس للترجمة وفي إتاحة الملف المترجم بنسق XML.

18. وأطلق المكتب الدولي مؤخراً خدمة جديدة في قاعدة البيانات ركن البراءات حيث تُستخدم تقارير البحث الدولي والآراء مكتوبة لإتاحة ترجمات آلية أكثر فعالية (باستخدام الأنماط الأسلوبية للغة المعنية من أجل إخراج ترجمة "مثالية" للنص المتناول) وروابط إلى وثائق البراءات المستشهد بها. وستتاح نفس الخدمات من خلال نظام ePCT في الوقت المناسب.

19. ونتيجة للعمل المضطلع به لتحسين خدمات إعداد تقارير ضمن نظام ePCT والجهود المبذولة لاستيعاب الملفات بنسق XML كما أوضح في الفقرة 17 أعلاه، بات المكتب الدولي على علم ببعض الاختلافات في طريقة تطبيق المعايير الحالية بين المكاتب. وعلاوة على ذلك، ليست هياكل البيانات للمعلومات المتكافئة بين الاستمارات المختلفة (مثل الاستمارات PCT/ISA/206 و PCT/ISA/210 و PCT/ISA/237 و PCT/IPEA/408 و PCT/IPEA/409) متناسقة دائماً كما هو منشود. ولذلك، فمن المأمول أن يتسنى تحسين المعايير واستخدامها من أجل تحقيق النتائج الرئيسية التالية:

- (أ) ينبغي أن يكون من السهل دائماً إعادة استخدام البيانات الناتجة عن مرحلة البحث والفحص كنقطة بداية للمرحلة التالية (تقرير البحث الوطني - البحث الدولي الجزئي - تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب - تقارير الفصل الثاني - تقارير المرحلة الوطنية):

(ب) ينبغي أن تكون بيانات الاستشهاد كافية ومتسقة بما يكفي للتمكن من إجراء مقارنة واستخدام فعالين للمعلومات في مختلف المراحل دون صعوبة في تحديد التشابه بين استشهادين (أو اتماهما إلى أسرة البراءات نفسها) ودون صعوبة تعيق الفاحص في إدخال البيانات؛

(ج) ينبغي ألا يضطر الفاحص لإدخال البيانات المكافئة مرتين، ولا سيما في المرحلة نفسها (الأنساق المختلفة للمطالبات غير القابلة للبحث أو غير المفحوصة بين الاستمارتين 210 و237؛ وضرورة إدخال معلومات الاستشهاد في الاستمارتين 210 و237 بأنساق مختلفة في بعض الحالات).

20. ومن المجد أن يُعتم العمل الجاري لتحديد متطلبات تقارير البحث والفحص حسب معيار الويبو ST.96 كفرصة لضمان إمكانية إعداد التقارير وإعادة استخدامها بفعالية بحيث لن تكون هناك حاجة أبداً إلى إدخال بيانات متكافئة مرتين بسبب اختلاف هيكل البيانات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون المكاتب مستعدة لتعديل متطلبات المعيار ST.36 والاستمارات الورقية للبحث والآراء المكتوبة في إطار معاهدة البراءات إذا أمكن تحقيق نتيجة أفضل في إعادة استخدام المعلومات بين المرحلتين الوطنية والدولية.

استخدام النسق XML في الاستمارات والمعالجة

21. كل الوثائق تقريباً التي ينشئها المكتب الدولي أو المكاتب باستخدام نظام ePCT لمعالجة الطلبات تعدّ باستخدام النسق XML. وفي حالة استمارات معاهدة البراءات، يُتاح كل من نظام تعريف أنواع الوثائق (DTD) والأنماط الأسلوبية على الموقع الإلكتروني للويبو¹ وتستخدمها أيضاً بعض المكاتب التي تنشئ استماراتها الخاصة، حيث تقوم بجمع المعلومات التجارية في نسق مقروء آلياً. وتستخدم بعض المعلومات في مثل هذه الاستمارات المشفرة من قبل المكاتب للمساعدة على المعالجة في المكتب الدولي. ومع ذلك، لا تُستخدم الكثير من البيانات وببساطة تكرر العمليات في معظمها نفس الطريقة التي تسلكها المعالجة الورقية.

22. وتمت الموافقة في الآونة الأخيرة على إدخال عدد من التطويرات الطفيفة على الاستمارات بنسق XML، حيث سيتولى المودعون إعدادها. وعلى وجه التحديد، وقع الاتفاق على إضافة خيار تضمين المعلومات على ورقة الرسوم المرتبطة باستمارة الالتماس من أجل السماح للمودعين بتحديد حسابات الودائع التي ينبغي أن تُحول إليها أي مبالغ مستردة. وقد يكون هذا الأمر ذا أهمية لمكاتب تسلم الطلبات، ولكنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإدارات البحث الدولي التي تحول مقدار كبير من المبالغ المستردة بناءً على استخدام تقارير البحث السابقة (مثل المكتب الأوروبي للبراءات) وترغب في تحسين أتمتة تلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث نسق XML لاستمارة الالتماس ليعكس التعديل الذي أُدخل على القاعدة 69.1 المقرر أن يدخل حيز النفاذ في يوليو 2019، مما يتيح للمودع إمكانية طلب تأجيل الفحص التمهيدي الدولي بدلاً من بدئه على الفور.

¹ انظر <https://www.wipo.int/pct/en/epct/resources/>

مسائل أخرى

الرسومات الملونة

23. حتى نهاية عام 2018، وُضعت علامة على 887 طلبًا دوليًا واردة من 27 مكتبًا من مكاتب تسلم الطلبات تشير إلى احتمال احتوائها على الرسومات الملونة، كما هو موضح في الفقرات 11 إلى 15 من الوثيقة PCT/WG/9/19. ويتيح هذا الإجراء لمن يودعون طلباتهم إلكترونيًا لدى بعض مكاتب تسلم الطلبات بأن يضعوا علامة على الإطار الذي يشير إلى أن الطلب محمّل بنسق XML أو PDF ويحتوي على صور ملونة أو ذات تدرج رمادي. وبوضع علامة في ذلك الإطار، يظهر إشعار على صفحة غلاف الطلب المنشور يبيّن أن الوثيقة الأصلية تحتوي على ألوان ومتاحة للتنزيل من ركن البراءات. وترد التفاصيل التقنية المطلوبة من مكاتب تسلم الطلبات التي ترغب في تنفيذ هذا الإجراء في برمجياتها الخاصة في الوثيقة PCT/EF/PFC 17/003.

24. و ليس هذا الإجراء مؤشرا موثوقا لمعرفة عدد الطلبات التي تحتوي على رسومات ملونة. وبالنسبة إلى إيداع الطلبات باستخدام نظام ePCT، توضع علامة على الإطار تلقائيًا في حالة اكتشاف صور ملونة أو ذات تدرجات رمادية في الطلب. ومن ناحية أخرى، يشمل هذا الحالة المنتشرة بشكل كبير فيما يتعلق بتحويل الرسومات الحقيقية بالأبيض والأسود بواسطة نظام إنشاء PDF للمودع إلى نسق ملون أو ذي تدرج رمادي، ولكن يمكن بعد ذلك تحويلها إلى أبيض وأسود دون فقدان أي تفاصيل. وإذا تعددت الحالات، ببساطة يدع المودع العلامة على الإطار دون أي تغيير، على الرغم من عدم وضوح إن كان الطلب يحتوي على رسومات ملونة أو ذات تدرجات رمادية.

25. ويظل هدف المكتب الدولي توفير المعالجة الكاملة للطلبات الدولية في المرحلة الدولية مع إرساء إطار قانوني فعال لضمان الاعتراف بالرسوم الملونة في المرحلة الوطنية. والعمل جارٍ في سياق استعراض أعم لترتيبات تلقي متون الطلبات ومعالجتها وتعديلها ونشرها فضلاً عن مراعاة الرغبة في معالجة النص الكامل للمتون بفعالية.

دخول المرحلة الوطنية

26. ما يزال جمع معلومات عن دخول المرحلة الوطنية التي تتطلبها القاعدة 95 من معاهدة البراءات منذ 1 يوليو 2017 عملية تكتنفها الصعوبات. وحسنت العديد من المكاتب المعنية بشكل كبير من جودة ووتيرة تقديم البيانات الخاصة بها، في حين تقدم أخرى معلومات بوتيرة متقطعة، مع وجود مشكلات في البيانات أو لا تقدمها على الإطلاق. ومن المعلوم أن بعض المكاتب تنتظر تثبيت إصدارات جديدة من نظام أتمتة الملكية الفكرية (IPAS)، مما سيساعد في أتمتة عملية توليد الإشعارات. ومن المتوقع إدخال تحسينات أخرى عند الانتهاء من عمل فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني التابعة للجنة معايير الويبو. وسيواصل المكتب الدولي العمل مع هذه المكاتب وغيرها من المكاتب المعنية لتحسين جودة معلومات دخول المرحلة الوطنية.

دقة توقيت البيانات وجودتها

27. تحسنت جودة وحيز الوثائق والبيانات التي يشرف عليها المكتب الدولي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، وجد العمل الجاري لتحسين مقاييس معاهدة البراءات مشاكل متعددة تتعلق بنوعية ونطاق المعلومات التي يشرف عليها المكتب الدولي. وتعني عمليات إعداد الاستمارات ومعالجتها ونقلها أن المكاتب الوطنية أو المكتب الدولي قد لا تنسخ

البيانات بشكل غير صحيح، وبالتالي تضيع بعض المعلومات بالكامل ولا تُستخدم الترتيبات المتاحة بشكل كافٍ للتحقق من أن جميع البيانات المراد إرسالها قد استُلمت وعولجت على نحو صحيح. وسيعمل المكتب الدولي مع المكاتب لتحسين الترتيبات الخاصة بتبادل الوثائق والبيانات للحد من خطر ضياعها أو تلفها. وفي غضون ذلك، سيدشجع المكتب الدولي المكاتب الوطنية على السعي لضمان، قدر الإمكان، أن تُرسل البيانات في نسق مقروء آلياً، وفي حالة الإرسال باستخدام الدُفعات، تُفحص الوثائق والبيانات المستلمة لضمان استلام المعلومات المرغوبة ومعالجتها.

قوائم التسلسل

28. يساهم قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات في استحداث أدوات لدعم معيار الويبو ST.26 المقبل الخاص بقوائم التسلسل والقائم على نسق XML.

الخطوات القادمة

29. وستتواصل عملية تحسين نظام ePCT لصالح كل من المودعين والمكاتب. وتشمل بعض مجالات العمل الرئيسية في السنة القادمة ما يلي:

- (أ) تسجيل وعرض المعلومات المتعلقة بالرسوم بشكل أفضل لدعم نقل الرسوم إلى أو عبر المكتب الدولي؛
- (ب) إدخال تحسينات في سير العمل في المكاتب، بإتاحة إسناد مهمات محددة لمستخدمين محددين والمساعدة في تحديد مهام المتابعة؛
- (ج) إدخال تحسينات في خدمات المتصفح لتوليد نسخ بنسق XML من تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة وما يتصل بها من وثائق (مثل تقارير البحث الجزئي التي قد تكون مرتبطة بالاستمارة PCT/ISA/206 في حالة الدعوة إلى دفع رسوم إضافية)، بما في ذلك إدخال المعلومات بطريقة أسهل وأقل ازدواجية ضمن مجموعة معينة من التقارير وبين المراحل (عند الدعوة إلى دفع رسوم إضافية، وقبل تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب، وقبل الرأي المكتوب لإدارة الفحص التمهيدي الدولي، وقبل تقرير الفحص التمهيدي الدولي)؛
- (د) توسيع نطاق الخدمات الشبكية من أجل توسيع نطاق استخدام المكاتب لخدمات التبادل الآلي شبه الآنية وإدماجها في نظم إدارة براءات المودعين؛
- (هـ) إدخال المزيد من التحسينات في نظام تسجيل الدخول، ولاسيما باعتماد تكنولوجيا جديدة عندما تكون متاحة فيما يخص عناصر إعادة التحقق من هوية المستخدمين (رهنهاً باستكمال الاستعراض التقني والأمني بنجاح)؛
- (و) تحسين الانساق بين الخدمات التي يقدمها نظام ePCT وتلك التي تقدمها قطاعات أخرى في الويبو، بما في ذلك إتاحة الفرصة لخفض التكاليف أو تحسين الخبرة من خلال تبادل الخدمات في إطار مشروع المنصة العالمية للملكية الفكرية (انظر المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC/27/9).

30. ومع ذلك، سيركز العمل الإنمائي في السنة المقبلة أساساً على تحسين الخدمات الرئيسية من أجل التحضير لإدخال تحسينات هامة في المستقبل. في حين سيركز معظم العمل لتحسين المكونات الأساسية لأنظمة المكتب الدولي على الأمن والموثوقية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الغرض من تحسين العمليات هو الانتقال من النظام الحالي، المستند أساساً إلى الوثائق المتاحة في المكتب الدولي، إلى نظام يعتمد أكثر على المهام والبيانات التي تتبع وتدعم بكفاءة الأنشطة الموزعة بين المكاتب المختلفة. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المستحسن أن تُدخل تغييرات في جميع العمليات لتعكس بشكل أفضل حقيقة مفادها أن الإيداع الإلكتروني هو الآن الوضع الطبيعي، وأن تُستخدم إجراءات التحقق والبيانات المنبثقة من مرحلة معينة لدعم ضرورة القيام بالعمل ذي الصلة في مراحل لاحقة أو تغيير هذه الضرورة أو إلغائها.

31. وتشمل بعض المسائل الرئيسية ما يلي:

- (أ) تطوير عملية النشر لدعم التحسينات الرئيسية، بما في ذلك التصحيح الفعال للطلبات المودعة بنسق XML وتقويمها وتعديلها (بما في ذلك نسق DOCX) وكذلك الدعم الكامل للرسومات الملونة، مع إمكانية توسيع نطاق الخدمة لتشمل المزيد من الخيارات مثل الفيديو أو أنساق الرسوم ثلاثية الأبعاد إذا لزم الأمر في المستقبل؛
- (ب) تحسين المعلومات وإجراءات التحقق المتاحة للمودعين والمكاتب أثناء إعداد الطلب أو القيام بالإجراء اللاحق، وذلك من أجل تقليص خطر الوقوع في الأخطاء إلى أدنى حد ولفت انتباه المكاتب إلى المسائل التي قد تتطلب القيام بإجراء معين؛
- (ج) تقديم دعم أكثر فاعلية للوثائق والعمليات المستضافة نيابة عن المكاتب الأخرى التي تعمل بصفتها مكتبا لتسلم الطلبات أو إدارة دولية، وفي الوقت نفسه إدارة التفاعلات مع المكاتب التي تجري خدمات مماثلة باستخدام أنظمتها المحلية؛
- (د) وضع ترتيبات فعالة للتفاعل آتياً مع المكاتب الأخرى وتتبع النفاذ إلى الوثائق من أجل السماح باختيار نظام ePCT كسار رسمي لتسلم المودعين الوثائق من أي مكتب بدلاً من إرسالها ورقياً أو عبر البريد الإلكتروني، مما يستبعد خطر عدم تسليم الوثائق بسبب سوء فهم ما إذا كانت عمليات الإرسال باستخدام نظام ePCT متاحة في حالة معينة أم لا؛
- (هـ) تحسين إدارة الرسوم لدعم عمليات المقاصة وتمهيد الطريق لأنظمة الدفع المركزية، مما يسمح للمودعين بدفع الرسوم إلى المكتب الدولي مقابل خدمة يقدمها مكتب آخر، مثل استخدام نظام ePCT Filing لإيداع الطلب لدى مكاتب تسلم الطلبات خلافاً عن المكتب الدولي، أو دفع رسوم البحث الإضافية؛
- (و) تحسين الخدمات الشبكية للسماح بالتفاعل الآتي بين المكتب الدولي والمكاتب الوطنية والمودعين من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي أتاحتها هذه المكاتب؛
- (ز) التأكد من إمكانية إتاحة خدمات التحقق الموحدة، مما يتيح النفاذ الآمن إلى الخدمات التي يقدمها المكتب الدولي بناءً على إدارة الهوية والتحقق من خلال أنظمة المكاتب الوطنية، مما ينجم عنه تفادي العمل والمخاطر التي تتطوي عليها إدارة الهويات بشكل منفصل في أنظمة مختلفة لأعداد كبيرة من المستخدمين.

32. واستلم المكتب الدولي تعليقات من المكاتب الوطنية بشأن استحداث الخدمات الشبكية بدءاً من إبداء الاهتمام بهذه الخدمة عموماً إلى تقديم مقترحات مفصلة للحصول على خدمات محددة. وقد يُستفاد بشكل كبير من مثل هذه الخدمات، ولكن لا ينبغي إغفال تكاليفها ومحاطرها الكبيرة إذا لم يتفق عليها الكل بشكل كاف. ويلزم اتباع نهج يتيح اعتماد جميع المكاتب لهذه الخدمات، مع توخي المرونة عند اعتمادها لتلك الخدمات بتبنيها سرعات متباينة بشكل كبير والسماح باستحداث مزيد من العمليات بمرور الوقت بتقدم التكنولوجيا والمتطلبات.

33. وإدراكاً لتزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية وأهمية إتاحة قناة اتصال واحدة على الأقل للمودعين بشكل دائم، ينبغي إيلاء اهتمام أكثر للمسائل المتعلقة بضمان إتاحة الخدمات بمستويات كبيرة، وتوفير خدمات الطوارئ والضمانات القانونية في حالة عدم اشتغال الخدمات الشبكية. وأحد الخيارات التقنية التي يمكن النظر فيها لكل من أنظمة معاهدة البراءات والأنظمة الوطنية هو التعرف على أنظمة المكاتب الأخرى كصناديق بريد محددة زمنياً لأغراض معينة. ويمكن للمودعين بالفعل تحميل وثائق المرحلة الدولية إلى نظام ePCT لتوجيهها إلى مكاتب أخرى خلاف المكتب الدولي ويوضع عليها الختم الزمني وفقاً للمنطقة الزمنية المناسبة وترسل إلى تلك المكاتب الأخرى عن طريق مسار متفق عليه - وفي حالة عدم وجود أنظمة المكتب ذات الصلة في وقت إجراء التحميل، تُنقل الوثائق لاحقاً، مع ختمها زمنياً للإشارة إلى الوقت الذي أُتيحت فيه للمكتب. وإرساء اتفاقات مناسبة، يمكن توسيع نطاق نفس الإجراء ليشمل حالات أخرى، مما يسمح لنظام ePCT أن يعمل بصفته خدمة طوارئ لأنظمة المكاتب الوطنية بعد المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وعلى العكس من ذلك، سيسمح لأنظمة المكاتب الوطنية بالختم الزمني للوثائق المخصصة للمكتب الدولي (أو المكاتب الوطنية الأخرى).

34. إن الفريق العامل مدعو إلى ما يلي:

"1" الإحاطة علماً بالتطورات في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛

"2" والتعليق على الأولويات المقترحة لمواصلة التطوير من قبل المكتب الدولي؛

"3" وتحديد المسائل الأخرى التي ينبغي أن تعطى الأولوية في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

[نهاية الوثيقة]